



العنف ضد المرأة .. انتهاك للحقوق الإيجابية
آليات ومقترحات
لدمج الحقوق الإيجابية في عمل المؤسسات الأهلية

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"

رام الله - فلسطين

كانون الأول 2007



الطبعة الأولى كانون الأول 2007
منشورات مفتاح 2007- مشروع النوع الاجتماعي. السلام والأمن
بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

© حقوق النشر والطبع محفوظة لـ
المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"

القدس: بيت حنيننا. الشارع الرئيسي. عمارة القُدومي. الطابق الأول
هاتف: +972 2 585 1842
فاكس: +972 2 583 5184

رام الله: شارع المصايف. مركز الرماوي. الطابق الثالث
هاتف: +970 2 298 9490
فاكس: +970 2 298 9492

ص.ب 69647 القدس 95908
بريد إلكتروني: info@miftah.org

الصفحة الإلكترونية: www.miftah.org

نسخة قابلة للتطوير

شكر وتقدير

تتقدم المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" بالشكر إلى جميع من ساهم في إخراج هذا الكتيب في صورته الحالية، وبخاصة الأشخاص التالية أسماؤهم (الأسماء مرتبة أبجدياً):

- بيسان أبو رقطي. مفتاح
- سناء العاصي. صندوق الأمم المتحدة للسكان
- ليلى بكر. صندوق الأمم المتحدة للسكان
- مجوى ياغي. مفتاح
- هديل رزق- القزاز. باحثة في قضايا المرأة والتنمية

كما نشكر جميع المؤسسات الأعضاء في منتدى مكافحة العنف ضد المرأة، ومثلاتها في اللقاءات المختلفة. أسماء المؤسسات مرتبة أبجدياً:

- اتحاد لجان العمل الصحي
- جمعية الدفاع عن الأسرة
- جمعية العمل النسوي لرعاية وتأهيل المرأة
- جمعية المرأة العاملة للتنمية
- جمعية تنظيم وحماية الأسرة
- جمعية تنمية المرأة الريفية/ الإغاثة الزراعية
- طاقم شؤون المرأة

- مركز الإرشاد النفسي والاجتماعي
- مركز الدراسات النسوية
- المركز الفلسطيني للإرشاد
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
- مركز بيسان للبحوث والإنماء
- مركز سوا.. كل النساء معاً اليوم وغداً
- مركز شؤون المرأة/ غزة

وأخيراً وليس آخراً، نتقدم بالشكر إلى طاقم الدعم الفني: ناهد أبو سنيينة وميساء هندية- مفتاح، وقيس الرنتاوي- المحرر والمدقق اللغوي.

كلمة مفتاح

لا يزال الشعب الفلسطيني بكافة فئاته يعاني من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي القمعية والمتواصلة. وقد أدت هذه الممارسات التي كان من أبرزها الحصار الاقتصادي والجغرافي إلى ارتفاع حاد في معدلات الفقر. وتدمير البنى الاقتصادية للشعب الفلسطيني. ما أدى إلى زيادة العنف بين الفلسطينيين وانتقاله من المجال العام إلى المجال الخاص. وتعد النساء أكثر فئات المجتمع تضرراً من هذا الوضع. فسياسة القمع المتبعة من الاحتلال الإسرائيلي. من جهة. وثقافة المجتمع التمييزية ضد النساء. من جهة أخرى. أدتا إلى مضاعفة معاناتهن.

ولهذا. نفذت "مفتاح". بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. مشروع "النوع الاجتماعي.. السلام والأمن" الذي يهدف إلى التعرف على واقع العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي والخدمات التي تُقدم لضحاياه. من جهة. وتعزيز العمل المشترك بين المؤسسات العاملة في مجال مكافحة العنف. من جهة أخرى. ويأتي العمل على هذا المشروع استجابة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 للعام 2000؛ القاضي بحماية النساء وقت الحروب والنزاعات. وإحاقه بالقرار القاضي بضرورة حماية النساء الفلسطينيات في الأراضي المحتلة.

وفي تشرين الأول من العام 2004. نفذت "مفتاح" برنامجاً تدريبياً حول مهارات الاتصال والتواصل في العمل مع ضحايا العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي. بهدف تزويد المؤسسات المشاركة بالمهارات والمعرفة حول

آليات التواصل مع تلك الضحايا من خلال تعزيز وعي مقدمي الخدمات للنساء في القطاع الحكومي، وخلق شبكة داعمة للتغيير والمراجعة. كما أعدت "مفتاح" حالة دراسية حول العنف المتعلق بالنوع الاجتماعي في فلسطين. وفي خطوة لاحقة، عملت بشكل متواصل مع المنظمات غير الحكومية على متابعة توحيد المفاهيم لأشكال العنف الممارس في الأراضي الفلسطينية.

وفي العام 2006، أصدرت المؤسسة سلسلة كتبيات هي: **مسرد مفاهيم ومصطلحات الحقوق الإيجابية، تعريف بالمؤسسات الأعضاء في منتدى المنظمات الأهلية لمكافحة العنف ضد المرأة، مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي.** وقد كانت تلك السلسلة باكورة جهود حثيثة ومضنية قادتها "مفتاح" ومنتدى المنظمات الأهلية لمكافحة العنف ضد المرأة، وتتويجاً لسياسة "مفتاح" الرامية إلى المساهمة في تعزيز قدرات المؤسسات في هذا الشأن، وطرح القضايا ذات الأولوية المجتمعية.

واستكمالاً للعمل في هذا المجال وبهدف "توطين" تلك المفاهيم في الوعي المؤسسي، نضع بين أيديكم/ن اليوم هذا الكتيب، ونأمل أن يساهم في تكامل الجهود في سبيل مكافحة العنف، وفي تنفيذ استراتيجية عمل موحدة بين المؤسسات من أجل التقدم في مجال مكافحة العنف ضد النساء.

د. ليلى فيضي
الأمين العام

العنف ضد المرأة.. انتهاك للحقوق الإيجابية آليات ومقترحات لدمج الحقوق الإيجابية في عمل المؤسسات الأهلية

مقدمة:

تواجه المؤسسات المتابعة لقضايا الحقوق الإيجابية وحقوق النساء مشكلة في توحيد المفاهيم حول الحقوق وانتهاكاتها المتمثلة بأشكال العنف الشائعة في المجتمع الفلسطيني. ما ينعكس بشكل سلبي على تنفيذ البرامج والمشاريع وتقديم الخدمات. إلى جانب إعاقة التوصل إلى استراتيجيات عمل موحدة بين المؤسسات من أجل السير قدماً وتحقيق الإنجازات في مجال مكافحة العنف ضد النساء. فعدم التوافق في التفسير والاختلاف في تحليل مفاهيم أشكال العنف بين المؤسسات المختلفة. وحجم الخدمات المقدمة ونوعيتها. تجعل من الصعب الوصول إلى إجماع في الرأي فيما يتعلق بتحديد الأولويات والتخطيط للأنشطة المستقبلية. وبالتالي التأثير سلباً على مدى جاهزية المؤسسات العاملة في هذا المجال ومهنتها.

الحقوق الإيجابية هي مجموعة من مبادئ حقوق الإنسان التي تضمن حق النساء في تقرير مصير أجسادهن وحياتهن. وترتبط الحقوق الإيجابية بالصحة الإيجابية للنساء- لكنها لا تقتصر عليها- والتي اتفق قادة العالم في مؤتمر المرأة الرابع في بكين (1995) على مفاهيمها وتعريفاتها الأساسية. ففي تعريف الصحة الإيجابية اتفق على أنها "حالة سلامة كاملة بدنياً وعقلياً واجتماعياً في جميع الأمور المتعلقة

بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته. وليست مجرد السلامة من المرض أو الإعاقة. وتعني الصحة الإيجابية قدرة الناس على التمتع بحياة جنسية مرضية ومأمونة. وقدرتهم على الإيجاب. وحريتهم في تقرير الإيجاب وموعده وتواتره" (فصل 7. التقرير العام للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، 1994).

الحقوق الإيجابية تتضمن قوة المطالبة بالحق. وتعتبر أن عدم وصول النساء في أي عمر وطبقة اجتماعية ومستوى تعليمي إلى صحة إيجابية متكاملة انتهاك لحق أساسي من حقوق الإنسان.

الهدف من إعداد مسرد المفاهيم والمصطلحات:

كان الهدف الأساسي من إعداد المسرد الخروج بإطار أولي متفق عليه بين منظمات منتدى مناهضة العنف ضد المرأة والمؤسسات العاملة في مجال مكافحة العنف بشأن المفاهيم والمصطلحات لأشكال العنف السائدة في المجتمع الفلسطيني، والتي يمكن استخدامها نقطة مرجعية للنشاطات والخدمات المقدمة لصناع القرار، والتعرف على المحاور الناجحة في عمل المؤسسات وتوثيقها.

وجاءت فكرة إعداد مسرد المفاهيم الأساسية للحقوق الإيجابية، في الأساس، لخدمة توحيد هذه المفاهيم بين مؤسسات المنتدى، وكذلك ليستخدم المسرد كألية لطرح نقاش داخلي حول المفاهيم بين الهيئات المرجعية والتنفيذية في المؤسسات الأهلية وبين موظفي/ات الهيئة التنفيذية أنفسهم.

بعد التشاور مع أعضاء منتدى مناهضة العنف، تمت ملاحظة ما يلي:

- يزيد الوعي بهذه المفاهيم بين أعضاء الأجسام التنفيذية للمؤسسات عنه في الهيئات المرجعية.
- يزيد الوعي بشكل خاص بين الموظفين والموظفين الذين يعملون في البرامج أكثر من أولئك الذين يعملون في المالية أو الإدارة أو الخدمات اللوجستية.
- يزيد الوعي بهذه المفاهيم عند النساء الموظفات أكثر من الرجال الموظفين.

- يزيد الوعي بين موظفي المؤسسات الأهلية أكثر من شركائهم الذين يعملون في مؤسسات حكومية رسمية ولم يتعرضوا لنقاش مفاهيم مثابهاة.
- يعتبر البعض أن هذه المفاهيم هي قضايا تمارس داخل العمل فقط. وليست مفاهيم حياتية يؤمنون بها. لذا يوجد في بعض الأحيان انفصال بين القناعات الذاتية للموظفين/ات وما يقومون به من عمل.



قصة واقعية:

في إحدى الجلسات غير الرسمية بين مجموعة من موظفي وموظفات إحدى المؤسسات الأهلية العاملة في مجال حماية النساء من العنف، فوجئت مديرة المؤسسة بأحد الزملاء يطرح آراء سلبية تتعلق بدور المرأة في المجتمع والأسباب التي تؤدي إلى العنف. كانت الآراء التي يطرحها تشبه تلك الآراء التي تعمل المؤسسة على تغييرها. وبعد انتهاء اللقاء دعت المديرة إلى مكتبها وخاضت معه نقاشاً أكثر تفصيلاً لتجد أنه لا يؤمن بما تقوم به المؤسسة. وأن العمل بالنسبة له مصدر للرزق فقط.

ما هي اقتراحاتكم/ن للمديرة حول كيفية التصرف مع هذا الموظف؟

ما هي الحقوق الإيجابية؟

الحقوق الإيجابية هي جزء لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان. وهي حقوق لا ترتبط بامرأة فقط. فهي تتعلق بالنساء والرجال. ولا ترتبط بالمرأة في سن الإيجاب فقط. بل هناك حقوق إيجابية في دورة الحياة للمرأة والرجل. منها- على سبيل المثال لا الحصر- ما يرتبط بصحة المراهقة وصحة المسنين.

الحقوق الإيجابية بالنسبة للنساء تعني حق النساء في تقرير مصير أجسادهن وحياتهن الجنسية. وذلك أمر حاسم الأهمية لمساواة النساء وضمان التقدم العالمي نحو مجتمع عادل وديمقراطي. يعود الأصل للحقوق الإيجابية والجنسية إلى العديد من المبادئ المشتركة لحقوق الإنسان والتي تلزم الدول باحترامها والعمل بها. لقد جرى النقاش حول مفهوم الصحة الإيجابية وحقوقها باهتمام عال في مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية (1994). وربط المؤتمر الصحة الإيجابية والجنسية، خاصة المتعلقة بالمرأة، ربطاً مباشراً باعتبارات النمو السكاني والتنمية الاقتصادية المستدامة. وأقرّ بحاجة كل من النساء والرجال إلى توافر المعلومات حول وسائل منع الحمل وغيرها من خدمات الرعاية الصحية. فضلاً عن تيسير الحصول عليها.

وقد كان لحركات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية الدولية الدور الفعال في ربط قضايا الصحة الإيجابية وحقوقها بالقيم والمبادئ الواردة في المواثيق والمعاهدات الدولية لتشكل الأرضية لماهية الحقوق الإيجابية.

والتي تشمل:

- 1- الكرامة الإنسانية.
- 2- العالمية.
- 3- المساواة وعدم التمييز.
- 4- غير قابلة للتجزئة.
- 5- العلاقة التبادلية بين منظومة الحقوق المتكاملة.
- 6- كرامة الجسد وسلامته.
- 7- مسؤولية الحكومات والمؤسسات تجاه تطبيق هذه الحقوق.
- 8- المسؤولية الفردية وحق تقرير المصير (القدرة على اتخاذ القرارات الذاتية).

أمثلة لبعض الحقوق الإيجابية:

- الحق في الزواج وتأسيس أسرة.
- الحق في اختيار الزوج.
- الحق في الحصول على المشورة والفحص الطبي قبل الزواج.
- حق الحصول على خدمات تنظيم أسرة نوعية. بما في ذلك توفير تشكيلة كاملة من وسائل منع الحمل السليمة ومقبولة الكلفة.
- حق الحمل السليم والصحي. والحق في تخطيط الصحة والصحة الإيجابية والأسرة.
- الحق في تحديد عدد الأطفال والمباعدة بين حمل وآخر.

- حق الإجهاض الآمن والقانوني.
- حق تلقي خدمات رعاية شاملة ونوعية للصحة الإيجابية بلا تمييز أو قسر أو عنف.
- حق النساء اللواتي يواجهن حواجز اجتماعية وقانونية واقتصادية في الوصول المتساوي إلى الرعاية الصحية الإيجابية.
- الحق في عدم التعرض للممارسات المؤذية للنساء والفتيات (مثل تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى).
- الحق في تعديل العادات التي تؤدي إلى التمييز ضد النساء.
- الحق في الخصوصية والسرية بين النساء ومقدمي الخدمات.
- الحق في الخصوصية.
- الحق في الحياة والحرية والأمن.
- الحق في عدم التعرض إلى التمييز وفقاً لنوع الجنس (الجنس).
- الحق في عدم التعرض للاعتداء والاستغلال الجنسيين.
- الحق في عدم الخضوع إلى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- حق الشباب في تلقي خدمات الرعاية الصحية خلال مرحلة المراهقة.
- الحق في توفير الخدمات الاجتماعية، مثل دور الحضانة ورياض الأطفال.
- الحق في الاستفادة من التقدم العلمي وفي الموافقة على التجريب.

تؤكد هذه الحقوق الواردة أعلاه أهمية وجود قوانين لحماية النساء من كافة أشكال الاستغلال والعنف. إن هذه الحقوق القابلة للتطبيق في العالم كله متضمنة في معاهدات حقوق الإنسان وفي الوثائق المجمع

عليها دولياً. والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان اتفاقات مُلزمة قانونياً تقوم بين الأمم من أجل احترام حقوق جميع الأشخاص ضمن ولاية كل دولة من الدول الأعضاء. كما أن الوثائق الدولية التي يتم توافق الآراء بشأنها أثناء المؤتمرات الدولية، وإن لم تكن ملزمة من الناحية القانونية، تعكس إجماعاً دولياً بشأن معايير حقوق الإنسان.

تبنّت الحكومات أثناء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994 الإعلان التالي:

”تشمل الحقوق الإيجابية بعض حقوق الإنسان المعترف بها فعلاً في القوانين الوطنية والوثائق الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من وثائق الأمم المتحدة التي تُظهر توافقاً دولياً في الآراء. وتستند هذه الحقوق إلى الاعتراف بالحق الأساسي لجميع الأزواج والأفراد في أن يقرروا بأنفسهم بحرية ومسؤولية عدد أولادهم وفترة التباعد فيما بينهم وتوقيت إجابتهم. وأن تكون لديهم المعلومات والوسائل اللازمة لذلك، والاعتراف أيضاً، بالحق في بلوغ أعلى مستوى ممكن من الصحة الجنسية والإيجابية. كما تشمل حقهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإجباب دون تمييز أو إكراه أو عنف على النحو المبين في وثائق حقوق الإنسان“.

الحقوق الإيجابية كغيرها من حقوق الإنسان تميز بـ:

- **العالية:** فحقوق الإنسان تنطبق على جميع الناس في جميع أنحاء العالم على قدم المساواة.
- **عدم التمييز:** حقوق الإنسان تُكتسب عند الولادة، ولا تُفقد لأي سبب من الأسباب.
- **المساواة:** حقوق الإنسان تخص كافة البشر على قدم المساواة مع إعطاء أهمية خاصة للمناطق المهمشة والمعزولة وسكانها.
- حقوق الإنسان وحدة واحدة لا تتجزأ: فكافة حقوق الإنسان مهمة بشكل متساو، ولا يمكن طرح حقٍّ ما بمعزل عن إطار الحقوق ذات الصلة أو بما يؤثر سلباً على حقٍ آخر. وعلاوة على ذلك، تدعم الحقوق المختلفة بعضها البعض، فمثلاً حقوق المشاركة السياسية تساعد في ضمان الحقوق الاقتصادية وحق الحصول على الغذاء الملائم والمأوى وبالتالي الصحة.
- **المساءلة:** حقوق الإنسان تضع القوة في يد الناس باعتبار أنهم فاعلون نشطون وأصحاب مطالب، وتضع الواجبات والالتزامات على الآخرين- بما في ذلك الحكومات والمؤسسات والأشخاص المكلفون بحماية الحقوق- لضمان الوفاء بالاحتياجات اللازمة لتنفيذ الحق. كما تتطلب أن يتعرض المكلفون بالواجبات للمساءلة على أفعالهم أو عدم قيامهم بها.
- **المشاركة:** فهي مبدأ ضروري لإطار عمل حقوق الإنسان الدولي. كما أن كل شخص وجميع الشعوب مؤهلون للمشاركة والمساهمة والتمتع بالتنمية التي يتم الاعتراف فيها بكافة حقوق الإنسان. المشاركة

ليس مرغوباً فيها بغرض التملك والاستدامة فحسب، بل كونها حقاً في حد ذاتها.

▪ **إحكام القانون:** تصان الحقوق بالقانون المحلي أو الدولي، وأي خلافات حول الحقوق يتم حلها بالاحتكام إلى إجراءات قانونية مؤهلة ونزيهة ومستقلة من شأنها ضمان المساواة التامة والنزاهة المطلقة لكافة الأطراف، وكذلك ضمان إحكام القانون وأنه ما من حصانة ضد انتهاكات حقوق الإنسان.

▪ **التحقيق التدريجي:** على الدول، من خلال إطار عمل حقوق الإنسان، أن تتخذ بعض الخطوات فريداً ومن خلال التعاون الدولي لإجراز الحقوق المعترف بها تدريجياً وبصورة تامة. فحقوق الإنسان تتطلب من الحكومات التزامات وتقدماً مستمراً في توسيع الحريات والتمتع بالحقوق.

أمثلة على انتهاكات الحقوق الإيجابية الشائعة:

▪ تفضيل الذكر على الأنثى وإجراء الإجهاض الانتقائي ومحاولة التخلص من الحمل بأنثى.

▪ التمييز بعد الولادة وتفضيل الأبناء الذكور، فتقل حصة الإناث من الرعاية الصحية والرضاعة.

▪ الإناث في معظم الدول النامية يعانين من سوء التغذية بنسبة أعلى من الذكور، ويتلقين خدمة صحية، أيضاً، بنسبة أقل من الذكور.

■ مازالت الإحصاءات حول الرضاعة الطبيعية بين الذكور والإناث في فلسطين تُظهر تبايناً لصالح الذكور. تحديداً في طول الفترة في الرضاعة من عمر 6-12 شهراً.

■ تتعرض الطفلات إلى انتهاكات بدنية مؤلمة من خلال عادة ختان الإناث التي تمارَس في دول عربية وأفريقية عدة. مثل: مصر والسودان وليبيا وبعض أجزاء في اليمن.

■ التزويج المبكر في مرحلة المراهقة. والذي يحرم الفتيات من حقوقهن المختلفة مثل: التعليم والعمل. كما يؤثر على صحة الأمهات الصغيرات بشكل كبير بسبب الحمل المبكر الذي يعرضهن إلى فقر الدم ومضاعفات الحمل كالإجهاض وحتى فقدان الحياة.

الصحة الإيجابية والعنف الموجه ضد المرأة:

وفقاً لما أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة. يشمل العنف ضد المرأة كل أشكال العنف أو التهديد باستخدام العنف الذي ينشأ عنه (أو يرجح أن ينشأ عنه) أذى جسدي أو جنسي أو نفسي أو أية معاناة تتعرض لها المرأة. وهذا العنف من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان تفضيلاً ومن أكبر مشكلات الصحة العامة في العالم.

واعتبرت منظمة الصحة العالمية العنف ضد النساء مسألة خطيرة. كونه يعد سبباً للموت أو الإعاقة لدى النساء في سن الإيجاب (44-15) بنسبة أكبر من مرض السرطان أو حوادث الطرق. ويؤثر تعرض النساء

للعنف بشكل ملموس وواضح على صحتهم النفسية والجنسية والإيجابية على مدار حياتهم.

المؤسسات الأهلية والحقوق الإيجابية:

تتكون المؤسسات الأهلية من جهازين أساسيين هما: الهيئات المرجعية المتمثلة في الهيئات العامة ومجالس الإدارة، والهيئات التنفيذية المتمثلة بإدارة المؤسسة والموظفين/ات. وغالبية المؤسسات الأهلية تعاني من انفصال بين الهيئات المرجعية والأجسام التنفيذية لعدة أسباب. منها: عدم انتظام اجتماعات الهيئات المرجعية، وأن جداول أعمال الاجتماعات الدورية مزدحمة، إضافة إلى انشغال الهيئات التنفيذية في العمل، وغياب تقاليد التقارير الداخلية الدورية لصالح تقارير الممولين. لهذه الأسباب العامة، وغيرها من الأسباب الذاتية والموضوعية، توجد قلةٌ وأحياناً غيابٌ للوعي ببعض المفاهيم الأساسية التي تشكل مرجعية للعمل الأهلي، والأخطر من ذلك أنه يوجد ضعف في توطيق المفاهيم الأساسية ووضعها ضمن سياق وطني فلسطيني.

العنف ضد المرأة في المرحلة الإيجابية مضاعفاً:

للعنف ضد المرأة في المرحلة الإيجابية مضاعفات مباشرة على صحتها الجنسية والإيجابية، فالعنف الجسمي والاعتداء الجنسي يحدان من قدرة المرأة على إبداء رأيها في موضوع استخدام الواقي الذكري أو غير ذلك من موانع الحمل، ما يعرضها لخطر الإصابة بعدوى الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وكذلك لمخاطر الحمل غير المرغوب فيه. كما اقترن العنف ضد المرأة بزيادة خطر الأمراض التناسلية، والإجهاض غير المأمون، ومضاعفات الحمل، وفقدان الجنين، وانخفاض وزن المواليد، وأمراض التهاب الحوض، والكثير الكثير من الآلام والمعاناة النفسية، وضعف الثقة بالنفس، ومضاعفات مرضية ونفسجسمية معقدة. بالمحصلة، فإن سوء معاملة الطفلات والفتيات والتزويج المبكر والعنف التي يتعرضن لها تنعكس على صحتهن النفسية والجسمية، وإن كان هناك مجال للشفاء من الآثار الجسمية فإن الآثار النفسية الاجتماعية تبقى قائمة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005)

نتيجة لذلك، يتضح أن إنتاج مسرد للمفاهيم ليس كافياً، بل هناك حاجة إلى جهد خاص حتى يتم نقاش مفاهيم الحقوق الإيجابية وتوطينها وتبنيها في جميع مستويات العمل بالمؤسسة، وفي الهيئات المرجعية

تماماً كما في الجسم التنفيذي، حتى في العمل مع المؤسسات الشريكة والمجتمع المحلي. كما أنه يجب أن توجه الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الأهلية بين موظفيها وهيئاتها المرجعية إلى تغيير السلوك والعقليات، ونشر مقومات ثقافة حقوقية راسخة تنمى فيها البرامج والممارسات مع القناعات الذاتية للأشخاص.

لذا، قمنا بإعداد هذا الكتيب ليقدّم نصائح عملية وأفكاراً حول كيفية توطئ هذه القضايا واستخدامها داخل المؤسسة وخارجها، وفيما يلي اقتراحات عملية لتضمين مفاهيم الحقوق الإيجابية في عمل المؤسسات بهيئاتها المرجعية والتنفيذية:



نلاحظ أن:

المؤسسات تختلف فيما بينها من حيث درجة المؤسسة والالتزام بالمعايير المهنية. لذا تشكل الاقتراحات الواردة أدناه إطاراً عاماً يمكن لكل مؤسسة أن تعيد صياغته وفقاً لمتطلباتها.

أولاً: الهيئات المرجعية

تتكون الهيئات المرجعية، عادة، من الهيئة العامة ومجلس الإدارة أو مجلس الأمناء. تجتمع غالبية الهيئات العامة مرة واحدة سنوياً للاطلاع على التقارير المالية والإدارية وانتخاب مجالس إدارة جديدة. غالباً لا تتابع

الهيئات العامة تفاصيل الأنشطة ومضمونها. ولكن توفر مواد سهلة القراءة ومختصرة تساعد في وضع الهيئة العامة في صورة البرامج والمفاهيم العامة التي تحدها.

ومن الاقتراحات المفيدة في هذا المجال:

- إعادة صياغة الأنظمة الإدارية والمالية للمؤسسة. بحيث تضمن تطبيق الحقوق الإيجابية.
- توزيع نسخ من المسرد لجميع الأعضاء الذين يحضرون اجتماع الهيئة العامة.
- إعداد قوائم إلكترونية لتوزيع معلومات للهيئة العامة عبر البريد الإلكتروني، إذ تفتقر معظم المنظمات الأهلية إلى آليات اتصال واضحة مع أعضاء الهيئة العامة، وتوزيع معلومات مرتبطة بالحقوق الإيجابية دورياً على الأعضاء.
- دعوة أعضاء الهيئة العامة المهتمين/ات لحضور لقاءات وحلقات نقاش ودورات تدريبية حول قضايا ذات علاقة بالحقوق الإيجابية وضمن المفاهيم التي يتبناها المسرد.
- إشراك الأعضاء المهتمين/ات من الهيئة العامة في تحديد الخطوط العامة للبرامج.
- إجراء لقاءات ثقافية وترفيهية واجتماعية يتم من خلالها عرض أفلام أو مسرحيات أو نقاش قضايا تتعلق بالمفاهيم الأساسية، ما يساهم في خلق ثقافة مؤسسية مؤمنة بالحقوق الإيجابية.

- إعداد رسالة إعلامية دورية توزع على الأعضاء، فقط، تتضمن المعايير والمفاهيم المتعلقة بالصحة الإيجابية، والتي ترغب المؤسسة بتضمينها في عملها والدفاع عنها، مع تشجيع الأعضاء/ العضوات على المشاركة الفاعلة في هذه النشرة.
- تعميم التقارير الإدارية وتقارير الأنشطة حول البرامج المتعلقة بالصحة الإيجابية على أعضاء الهيئة العامة.

مجلس الإدارة:

يجتمع مجلس الإدارة دورياً في بعض الحالات مرة كل ثلاثة أشهر أو حتى مرة كل شهر أو حسب الحاجة. وفي هذه الحالة يحتاج مجلس الإدارة إلى معلومات أكثر حول المنطلقات الحقوقية والتنموية التي تشكل إطاراً لعمل مؤسسات المنتدى.

ومن المقترحات في هذا المجال:

- توزيع مسرد المصطلحات على أعضاء الهيئة الإدارية (مجلس الإدارة). عقد لقاء أولي (تدريبي أو حلقة نقاش حسب درجة وعي أعضاء مجلس الإدارة واهتمامهم) حول المسرد وأهم المحاور التي يتبناها.
- تحديد بند دائم على جدول أعمال مجلس الإدارة يتم فيه نقاش القيم والمفاهيم التي تحكم عمل المنظمة، وتكليف شخص بمتابعة توصيات مجلس الإدارة مع الموظفين/ات. من الممكن، أيضاً، أن يتم تخصيص وقت محدد من كل اجتماع مجلس إدارة يُقدّم فيه أحد المفاهيم الأساسية

التي تعمل عليها المؤسسة وبناقش بهدف تناغم المواقف بين الجسم التنفيذي والمرجعية الإدارية.

■ يمكن لكل مؤسسة إشراك الهيئة الإدارية في تطوير مسرد خاص بها يعتمد المسرد العام، ولكن يطور مفاهيمه وصياغته بناء على الفهم المشترك للأعضاء.

■ تضمين بند في جميع التقارير المقدمة لمجلس الإدارة حول أداء المؤسسة فيما يتعلق بالحقوق الإيجابية.

■ إعداد مؤشرات خاصة بتقييم أداء المؤسسة بحيث تعكس مدى التزامها بالحقوق الإيجابية، على أن يتم تقييم الأداء دورياً وتوثيقه في التقارير التي يقرها مجلس الإدارة.

ثانياً: الجسم التنفيذي

يوجد في أي منظمة أهلية عدد من البرامج والأقسام الإدارية التي يتم توزيع العمل فيما بينها. وتشمل:

الإدارة التنفيذية:

■ الموظفون أو الموظفات الذين لا يتمتعون بحقوق إيجابية متكاملة لا يمكنهم الدعوة إلى مثل هذه الحقوق في عملهم. ليكن أساس عمل الجهاز التنفيذي هو: حقوق إيجابية متساوية وعادلة للجميع. على أن ينعكس في الأنظمة واللوائح والقوانين والإجراءات التي تنظم عمل الموظفات والموظفين.

- يعتبر المسرد وثيقة مرجعية أساسية يمكن الاستناد أو الرجوع إليها كوثيقة أساسية أثناء التخطيط الاستراتيجي. وضمن الوثائق التي يشار إليها في التخطيط الاستراتيجي.
- يمكن أن يشكل المسرد مادة مرجعية لأي مستشارة أو باحث/ة أو مقيم/ة لبرامج المركز. بحيث يساعد المسرد في توضيح تعريف المفاهيم والمصطلحات الرئيسية.
- استخدام المسرد والمواضيع التي وردت فيه ضمن برامج التدريب الدائم للموظفين/ات. بحيث يُطرح موضوع واحد للنقاش كل شهر تقريباً. ويتم نقاشه بشكل معمق. وتحديد أوجه التشابه والاختلاف في المفاهيم الأساسية. وبناء برامج التدريب الدائم على هذا الأساس. وهنا قد يكون من المدهش التعرف على مدى التباين بين فهم العاملين/ات لقضايا أساسية.



أمثلة لقضايا للنقاش:

- ما الفرق بين العنف ضد المرأة والعنف المبني على النوع الاجتماعي؟ أي مفهوم تتبنى المؤسسة؟
- ما الفرق / العلاقة بين العنف والتمييز؟
- ما خصائص المنطلق الحقوقي لعمل المؤسسة؟ كيف نتميز في هذا المجال؟
- ما مرجعيات عملنا؟ ما العلاقة بين المعايير الدولية والخصائص الثقافية؟

- استخدام الدليل كقراءة أساسية لأي موظف/ة جديدة/ ينضم للمؤسسة. وضمن تدريب الموظفين/ات أثناء الخدمة.
- من الأهمية بمكان أن يوجد شخص واحد. على الأقل. أو دائرة في المؤسسة. للاهتمام بهذه القضايا. والمساهمة في تضمين المفاهيم في جميع أنشطة المؤسسة. وتقديم تقارير دورية للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة حول مدى النجاح المتحقق في توحيد المفاهيم وزيادة قناعة الموظفين/ات بها.
- يمكن استخدام المسرد في تحديد مؤشرات يتفق عليها جميع الموظفين/ات لتضاف إلى معايير تقييم الموظفين/ات ورصد التحسن في أدائهم/ان.
- الاعتماد على المسرد في تطوير مؤشرات أداء لتقييم الموظفين/ات.

لنفكر معاً:

لا توفر غالبية المؤسسات دور حضانة لأطفال العاملات. ولا يوجد أي تقدير لدور الأم العاملة والأعباء الملقاة على عاتقها. ولا تعطي العديد من المؤسسات ساعة رضاعة للأم المرضعة أو إجازة أبوة للأب الذي يرغب في مساندة زوجته والمشاركة في رعاية الطفل حديث الولادة.

البرامج:

المسرد في دورة المشاريع:

هناك خمس مراحل أساسية لأي مشروع أو برنامج يتم تبنيه من قبل المؤسسة:

أولاً: تشخيص الواقع

يمكن أن يشكل المسرد مرجعية لأي دراسة تقييم احتياجات، أو تقدير الاحتياج لبرنامج أو نشاط معين. يمكن أن يتضمن أي برنامج أو مشروع أنشطة تستهدف رفع الوعي بالحقوق الإيجابية وقضايا النوع الاجتماعي والتنمية. وهنا يمكن أن يفيد المسرد في تحديد نوع هذا النشاط. يمكن استخدام المسرد كوسيلة لتكثيف الاتصال بالأفراد، ووسيلة للتثقيف الفردي والجماعي للرجال والنساء على حد سواء.

ثانياً: تحديد السياسات والأهداف المعلنة

يمكن لأي مؤسسة أن تحدد مجموعة من الأهداف وتعمل على تحقيقها. يشكل المسرد إطاراً عاماً يمكن من خلاله تحديد مجموعة من الأهداف العامة والخاصة. ويمكن الاتفاق على مجموعة أهداف تجمع المؤسسة بمؤسسات شريكة. فيما تكمن أهمية المسرد في إمكانية توحيد صياغات هذه الأهداف. سيما أن هناك اتفاقاً أولياً على الخطوط العامة للمسرد.

يمكن أن يتم تضمين بعض المواد المتعلقة بالحقوق الإيجابية في الأهداف المحددة للبرامج. وتحديد الإنجازات التي يمكن تحقيقها بالارتباط مع أهداف الألفية ومع الخطط التنموية الوطنية.

ثالثاً: تحديد برامج العمل المعلنة وفحص موازنتها

لا يكفي تحديد الأهداف دون أن تنطلق من منطلقات محددة وتساهم

في صياغة برامج العمل، أي خطط التشغيل والتنفيذ التي يمكن أن تتقاطع في الاتفاق على معايير محددة، وبالتالي يمكن أن يشكل المسرد الإطار اللاصق لبرامج العمل المختلفة، وأن يكون الإطار الذي يجمع أكثر من مشروع أو برنامج داخل المؤسسة.

يجب أن ينعكس الالتزام بالمفاهيم الواردة في المسرد على شكل موازنات ومصادر، فعلى سبيل المثال، التزام المؤسسة بمساواة النوع الاجتماعي يتطلب توفير مصادر للعمل في هذا المجال؛ إما باختيار شخص مكلف بضمان هذا الأمر، أو من خلال برامج موجهة للمجتمع، أو برامج بناء قدرات داخلية.

رابعاً: دراسة تأثير هذه البرامج على المدّيين القصير والطويل

خضوع البرامج والمشاريع لمجموعة من المفاهيم والمعايير يمكن أن يساعد على تحديد مراحل إنجاز، فالتغيير المجتمعي فيما يتعلق بالقضاء على العنف الأسرى وتحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي وتمكين المرأة يتطلب وقتاً طويلاً، ولكن وضوح الرؤية والطريق يمكن أن يسهل دراسة أثر المشاريع على التغيير المجتمعي، ويمكن أن يساهم في تصحيح مسار الخطط متوسطة وطويلة المدى، ما يساهم في مراكمة الإنجاز.

لتقييم الأداء، ينبغي تحديد مؤشرات تراعي احترام منظومة الحقوق الإيجابية.

خامساً: التقييم

يمكن أن يحدد المسرد معايير لتقييم الأداء والمحطات التي تطمح المؤسسة للوصول إليها، وبالتالي يمكن قياس مدى التقدم والإنجاز في كل مشروع

وفي أداء المؤسسة بشكل عام. تقييم أي مشروع أو برنامج من برامج المؤسسة يجب أن يكون مبنياً على مجموعة من المعايير التي يمكن أن يوفرها المسرد.

المالية:

عادة ما تعمل الإدارة المالية بمعزل عن مضمون البرامج. ويفتقر الكثير من المديرين الماليين إلى إدراك الإطار المرجعي لعمل المؤسسة. يمكن أن يشكل المسرد وسيلة لإيضاح هذه المفاهيم لقسم المالية والإدارة. ولكن الدور الأهم الذي يمكن أن تؤديه الإدارة المالية هو في ضمان أن الموارد المالية والمنح التي تحصل عليها المؤسسة وبنود صرفها تقعان ضمن المفاهيم المذكورة في المسرد. وأن المؤسسة، داخلياً، تساهم في تلبية الحقوق الإيجابية لموظفيها ولفئة المستهدفة.

العلاقات العامة:

يمكن للعلاقات العامة أن تستفيد من مسرد المصطلحات بعدة طرق. منها:

- استخدام المفاهيم الواردة عند صياغة مقترحات المشاريع أو التقارير السنوية للمؤسسة.
- استخدام المفاهيم في الصفحة الإلكترونية للمؤسسة. ويمكن وضع نسخة من المسرد على الصفحة الإلكترونية لترشد زائري الموقع إلى القيم التي تتبناها المؤسسة.

- استخدام المسرد في اللقاءات الصحافية والأخبار التي تصدر عن المؤسسة.
- استهداف معدي برامج دورية أو كُتّاب الأعمدة في الصحف المحلية وتعريفهم بمفاهيم الحقوق الإيجابية ودعوتهم إلى تغطيتها باستمرار، وتذكير الناس بأهم انتهاكاتها.
- إعداد ملصقات (بوسترات) ومواد توعوية ومضات إذاعية وتلفزيونية تذكّر الناس بالحقوق الإيجابية وأبرز انتهاكاتها وكيفية التصدي لها.
- استخدام الفنون من مسرح ودراما وسينما وأغان وفن تشكيلي وغيرها في إيصال مفاهيم الحقوق الإيجابية إلى المجتمع.
- القيام بحملات إعلامية ومجتمعية حول قضايا محددة ذات علاقة بالحقوق الإيجابية وبالاتفاق بين المؤسسات المختلفة لضمان قوة الحملة وزخمها واستمرارها.



فنانون يناهضون العنف ضد المرأة

من التجارب المميزة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي استهداف فنانين وفنانات، وتعريفهم بقضايا ومفاهيم أساسية تتعلق بالعنف ضد المرأة، وتنظيم معرض فن تشكيلي يعرض إنتاج ورشة الفن هذه، إضافة إلى عرضه في أماكن مختلفة، بحيث يزيد من الوعي المجتمعي بهذه القضايا.

ثالثاً: العلاقة مع المجتمع المحلي

بناء شراكات مع مؤسسات أهلية أخرى:

يمكن أن يشكل المسرد قاعدة أساسية ومرجعية للعلاقة بين مؤسسات أهلية مختلفة. يمكن أن تكون هذه المفاهيم والمصطلحات القاعدة الأساسية التي يتفق عليها الجميع، على أن تشمل:

- تبسيط مفاهيم الحقوق الإيجابية وطرحها في لغة مفهومة على المستوى الشعبي.
- نقاش وتطوير مشاريع مجتمعية مختلفة تستهدف المناطق البعيدة والمهمشة مثل: القرى النائية ومناطق البدو، والفئات المهمشة أو المستثناة من الخدمات مثل: الطفلة الأنثى والشباب والمسنين.
- التوسع في استخدام نهج التعلم بالمشاركة من شباب إلى شباب، أو من مراهق إلى مراهق، أو امرأة إلى امرأة، وتعزيز العلاقة بين هذه المجموعات وبعضها ببعض بحيث يتم بناء شبكة داعمة للحقوق الإيجابية.
- استهداف فئات محددة من مقدمي الخدمات أو منفذي القانون وتقديم المسرد لهم وتشجيعهم على استخدام الحقوق الإيجابية في عملهم، كجهاز الشرطة والجهاز القضائي والمعلمين/ات والأطباء/ات والممرضين/ات، على سبيل المثال.
- تطوير شعارات ومواد إعلامية وبرامج إذاعية وتلفزيونية وإعداد تقارير صحافية.
- توزيع المسرد أو أجزاء منه على الخيمات الصيفية للشباب، وإعادة

إنتاجه بصورة مبسطة للفتيان. إضافة إلى توزيعه على الإعلاميين/ات الذين لهم صلة بالمؤسسة.

■ تطوير حملات مناصرة وضغط في المجالات التي يغطيها المسرد. وتحديدًا فيما يتعلق بتعديل قوانين وسياسات ووضع آليات واضحة لمتابعة تنفيذها.

■ تشكيل لجان متابعة مجتمعية تراقب تنفيذ القوانين. وترصد انتهاكات الحقوق الإيجابية. وتسهل وصول المؤسسات إلى الحالات التي تعاني من انتهاك حقوقها.

■ التوسع في البحوث الإجرائية التي ترصد وتوثق وضع الحقوق الإيجابية.

حملة الأسبوعين السنوية لمناهضة العنف ضد المرأة

يقوم مندى مؤسسات مناهضة العنف ضد المرأة بحملة مجتمعية وإعلامية تمتد على مدار أسبوعين في الفترة ما بين 25 نوفمبر (اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة) و10 ديسمبر (ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). وتتميز هذه الحملة بتضافر جهود المؤسسات ومشاركتها جميعاً في أنشطة تحت عنوان موحد. ما يترك أصداء مجتمعية واسعة. ويتم في الحملة نشر بوسترات ومواد توعوية وبث مضامات إذاعية وتلفزيونية. وتنظيم خيمة اعتصام وتضامن. وفي بعض الأحيان تنظيم مسيرات وأنشطة متنوعة تستهدف الفئات المختلفة من المجتمع.

العلاقة بين المؤسسات:

- بناء تحالفات وطنية وإقليمية ودولية حول الحقوق الإيجابية والمشاركة فيها. وتضمن الحقوق الإيجابية في عمل هذه التحالفات وأنشطتها.
- عقد مذكرات اتفاقات تفاهم بين مؤسسات نسوية وحقوقية تتضمن احترام الحقوق الإيجابية وتطبيقها.
- إنشاء مركز للرصد والتوثيق والنشر يعمل كأرشيف يضم جميع المواد المتوفرة حول الحقوق الإيجابية وانتهاكاتها.
- تنسيق الجهود بين المؤسسات من حيث التخصص. وتنوع الرسائل المجتمعية. وتوقيت وجدوى طرح قضايا حقوق إيجابية جديدة من وقت إلى آخر.
- تطوير الشراكة مع المؤسسات الحكومية. وتحديدًا فيما يتعلق بتضمين الحقوق الإيجابية في الخطط والسياسات الوطنية.
- تقديم المسرد لصانعي القرار الحكومي وأعضاء المجلس التشريعي وغيرهم من أصحاب التأثير في المجتمع. ومساءلتهم عن مدى تضمين الحقوق الإيجابية في عملهم.
- تعزيز العلاقة مع الجامعات ومعاهد التعليم العالي. ودعم توجهه نحو إقرار مساقات مساندة للصحة الإيجابية.